

التنمية المستدامة في الصين: بين النمو الاقتصادي والتحول الأخضر

أ.د. عدنان خلف حميد البدراني^(١)

المقدمة

شهدت جمهورية الصين الشعبية خلال العقود الأربعة الماضية تحولاً اقتصادياً غير مسبوق، جعلها ثاني أكبر اقتصاد في العالم. غير أن هذا النمو السريع رافقته تحديات بيئية واجتماعية كبيرة، مثل التلوث، واستنزاف الموارد، واتساع الفجوة بين الريف والحضر. ومن هنا برز مفهوم التنمية المستدامة كإطار استراتيجي تسعى الصين من خلاله إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل مسار التنمية المستدامة في الصين، وأهم سياساتها، وإنجازاتها، والتحديات التي تواجهها، مع تقييم آفاقها المستقبلية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في الصين

تعتمد الصين رسمياً مفهوم التنمية المستدامة وفق التعريف العالمي الذي طرحته لجنة "برونتلاند"(*) عام ١٩٨٧، والذي ينص على "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

وقد تبنت القيادة الصينية هذا المفهوم ضمن ما يسمى "بالحضارة الإيكولوجية"(**)، وهو توجه سياسي يؤكد على دمج الاعتبارات البيئية في صلب السياسات الاقتصادية. وفي

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

هذا السياق، أطلقت الحكومة الصينية عدة خطط خمسية تضمنت أهدافاً بيئية واضحة، خاصة منذ الخطة الخمسية (الحادية عشرة) (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)

ثانياً: التحول من النمو السريع إلى النمو الأخضر

١. مرحلة النمو الصناعي المكثف

منذ إصلاحات الرئيس دِنغ شياو بينغ في أواخر سبعينيات القرن العشرين، ركزت الصين على التصنيع المكثف، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتوسيع الصادرات. أدى ذلك إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكنه تسبب في:

- ارتفاع معدلات التلوث الهوائي والمائي
- اعتماد كبير على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة
- استنزاف الموارد الطبيعية

بحلول مطلع الألفية، أصبحت الصين من أكبر الدول المصدرة لانبعاثات الكربون عالمياً.

٢. تبني سياسات التحول الأخضر

في العقد الأخيرين، اتجهت الصين إلى إعادة هيكلة اقتصادها نحو قطاعات أقل تلويثاً وأكثر اعتماداً على التكنولوجيا والخدمات. ومن أبرز الإجراءات:

- الاستثمار المكثف في الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)
- تقليل الاعتماد على الفحم تدريجياً
- تشجيع السيارات الكهربائية
- وضع معايير بيئية أكثر صرامة للصناعات الثقيلة

كما أعلنت الصين في عام ٢٠٢٠ التزامها بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠، وهو هدف طموح يعكس تحولاً استراتيجياً في سياساتها البيئية.

ثالثاً: الطاقة المتجددة والابتكار التكنولوجي

أصبحت الصين اليوم من أكبر المستثمرين عالمياً في مجال الطاقة المتجددة، وتتصدر إنتاج الألواح الشمسية وتوربينات الرياح. كما تدعم الحكومة البحث العلمي في مجالات:

- تخزين الطاقة.
- الشبكات الذكية.
- التقنيات النظيفة.

وتنسجم هذه الجهود مع مشاركتها في اتفاقية باريس للمناخ، حيث تعهدت بخفض كثافة الانبعاثات الكربونية وتحقيق ذروة الانبعاثات قبل عام ٢٠٣٠.

رابعاً: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

لا تقتصر التنمية المستدامة في الصين على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً أبعاداً اجتماعية مهمة، مثل:

١. مكافحة الفقر

أعلنت الصين في عام ٢٠٢١ القضاء على الفقر المدقع في المناطق الريفية، وفق المعايير الوطنية، وهو إنجاز اعتبرته الحكومة خطوة أساسية نحو تنمية متوازنة.

٢. التنمية الريفية

أطلقت الحكومة برامج "إنعاش الريف" لتحسين البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الأقل نمواً، بهدف تقليل الفجوة بين المدن الكبرى والمناطق الريفية.

٣. التحضر المستدام

تسعى الصين إلى تطوير مدن ذكية تعتمد على النقل العام النظيف، وكفاءة الطاقة، وإدارة النفايات بطرق حديثة.

خامسًا: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الصين رغم التقدم الملحوظ، تواجه الصين عدة تحديات رئيسية:

١. الاعتماد المستمر على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة في بعض المناطق.

٢. التفاوت الإقليمي بين الساحل الشرقي المتطور والمناطق الغربية الأقل نموًا.

٣. الشيخوخة السكانية التي قد تؤثر على الإنتاجية والنمو المستقبلي.

٤. الضغوط الاقتصادية العالمية والتوترات التجارية. كما أن تحقيق التوازن بين الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة وخفض الانبعاثات يظل تحديًا معقدًا.

سادسًا: تقييم التجربة الصينية

يمكن القول إن تجربة الصين في التنمية المستدامة تمثل نموذجًا فريدًا يجمع بين التخطيط المركزي القوي، والمرونة الاقتصادية، والاستثمار الضخم في التكنولوجيا. وقد ساعدها النظام السياسي المركزي على تنفيذ سياسات طويلة المدى بسرعة

غير أن نجاح هذه التجربة على المدى البعيد يعتمد على قدرتها على:

- تعميق الإصلاحات الهيكلية
- تعزيز الشفافية والمساءلة البيئية
- تحقيق تحول شامل نحو اقتصاد منخفض الكربون

الخاتمة

تُظهر تجربة الصين في التنمية المستدامة تحولاً تدريجياً من نموذج يعتمد على النمو الصناعي المكثف إلى نموذج يسعى لتحقيق توازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وعلى الرغم من التحديات القائمة، فإن التزامات الصين الدولية واستثماراتها الضخمة في الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الخضراء تعكس إرادة سياسية واضحة نحو مستقبل أكثر استدامة.

وعليه، فإن مسار التنمية المستدامة في الصين سيظل عاملاً حاسماً ليس فقط لمستقبلها الداخلي، بل أيضاً للتوازن البيئي والاقتصادي العالمي.

الاستنتاجات

١. **التنمية المستدامة تتطلب توازناً بين الاقتصاد والبيئة:** النمو الاقتصادي السريع لا يمكن أن يستمر في غياب استدامة بيئية، ولذلك يجب دمج الأبعاد البيئية في جميع السياسات التنموية.
٢. **الصين حققت تقدماً في التحول الأخضر:** الصين اتخذت خطوات كبيرة نحو التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة من خلال استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الفحم.
٣. **التحديات الكبيرة ما زالت قائمة:** على الرغم من النجاحات في مجال الطاقة المتجددة، إلا أن الصين لا تزال تواجه تحديات كبيرة مثل التلوث في بعض المناطق، والفجوة التنموية بين الريف والحضر.

٤. دور الحكومة مهم في تحقيق التنمية المستدامة :

القيادة المركزية في الصين كانت أحد العوامل الحاسمة في تنفيذ سياسات طويلة المدى تتعلق بالاستدامة، وهو ما يعكس أهمية التخطيط الاستراتيجي الحكومي.

٥. الآفاق المستقبلية تتطلب المزيد من الابتكار

والتعاون الدولي :لتحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول ٢٠٦٠، يحتاج الأمر إلى مزيد من الابتكار في التكنولوجيا البيئية، فضلا عن التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المناخية.

(*) لجنة برونتلاند هي لجنة دولية أنشأتها الأمم المتحدة عام ١٩٨٣ لدراسة العلاقة بين البيئة والتنمية، ووضعت التعريف الشهير للتنمية المستدامة في تقريرها الصادر عام ١٩٨٧ بعنوان «مستقبلنا المشترك».

(**) الحضارة الإيكولوجية هي مفهوم تنموي يقوم على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، من خلال دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان تنمية مستدامة طويلة الأمد.



الخرق الدستوري للمُدد المحددة لانتخاب رئيس الجمهورية: دراسة تحليلية في ضوء دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ

أ.م.د. بسام حازم الشيخ^(١)

المقدمة

تشكل المدد الدستورية أحد أهم الضمانات الإجرائية لضمان انتظام عمل السلطات العامة ومنع الفراغ الدستوري أو تعطيل تداول السلطة. فالدستور لا يقتصر على تحديد الاختصاصات، بل ينظم الزمن الدستوري لممارستها، باعتبار أن عنصر الزمن جزء من الشرعية الدستورية ذاتها. ومن ثم فإن تجاوز المدد التي يحددها النص الدستوري لا يمثل مجرد مخالفة شكلية، بل قد يرقى إلى مستوى الإخلال بالتوازن المؤسسي وبمبدأ سمو الدستور.

وقد نظم دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ انتخاب رئيس الجمهورية ضمن إطار زمني محدد، سواء عند انعقاد مجلس النواب الجديد أم عند خلو المنصب. إلا أن الواقع السياسي أفرز حالات متكررة من عدم الالتزام بهذه المدد، مما أثار إشكاليات دستورية تتعلق بطبيعة هذه المواعيد، وهل تمثل التزاماً أمراً أم تنظيماً إرشادياً، وما هو التكييف القانوني لتجاوزها، وما الآثار المترتبة عليه.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول مسألة تمس جوهر الانتظام الدستوري في النظام البرلماني العراقي، لاسيما وأن انتخاب رئيس الجمهورية يمثل حلقة دستورية

(*) كلية الحقوق، جامعة الموصل.



لازمة لتشكيل السلطة التنفيذية وفق المادة (٧٦) من الدستور.

وتقوم هذه الدراسة على منهج تحليلي - تأصيلي.

الفرع الأول: الإطار الدستوري المنظم لانتخاب رئيس الجمهورية

نظم دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ الأحكام الخاصة برئيس الجمهورية في المواد (٦٧-٧٥). ويعد انتخاب رئيس الجمهورية اختصاصاً حصرياً لمجلس النواب، يمارس وفق ضوابط إجرائية وزمنية محددة.

نصت المادة (٧٠/أولاً) على أن انتخاب رئيس الجمهورية يتم بأغلبية ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب، وفي حال عدم تحقق هذه الأغلبية تجري جولة ثانية بين المرشحين الأعلى أصواتاً، ويُنتخب من يحصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني. ويُفهم من هذا النص أن الدستور تبنى نموذج الأغلبية المعززة في الجولة الأولى تعزيزاً لمبدأ التوافق الوطني.

أما من حيث الإطار الزمني، فقد نصت المادة (٧٢/ثانياً/ب) على استمرار رئيس الجمهورية بممارسة مهامه إلى ما بعد انتهاء دورة مجلس النواب، "على أن يتم انتخاب رئيس جديد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أول انعقاد لمجلس النواب الجديد". كما نصت المادة (٧٥/أولاً) على انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً في حالة خلو المنصب.

وبذلك يكون الدستور قد حدد مدتين دستوريتين ملزميتين لانتخاب رئيس الجمهورية:

◀ مدة ثلاثين يوماً من تاريخ أول جلسة لمجلس النواب الجديد.

◀ مدة ثلاثين يوماً من تاريخ خلو المنصب.
وتثير هاتان المدتان إشكالية طبيعة الالتزام الدستوري المترتب عليهما.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للمدد الدستورية وأثر تجاوزها

يثور التساؤل حول ما إذا كانت مدة الثلاثين يوماً مدة أمرة يترتب على تجاوزها بطلان دستوري، أم أنها مدة تنظيمية يقصد بها الحث على التعجيل دون ترتيب جزاء صريح. الأصل في النصوص الدستورية أنها ذات طبيعة إلزامية، لأن الدستور يمثل القاعدة القانونية الأعلى وفق المادة (١٣) التي تقرر مبدأ سمو الدستور وخضوع جميع السلطات لأحكامه. كما أن صياغة المادة (٧٢) جاءت بعبارة تفيد الإلزام ("على أن يتم انتخاب...")، وهي صيغة ذات دلالة وجوبية في الصياغة القانونية.

ومن الناحية الفقهية، فإن المدد التي تتعلق بتشكيل السلطات الدستورية تُعد من قبيل المدد الجوهرية، لأن تجاوزها يؤدي إلى تعطيل استكمال البناء الدستوري للسلطة التنفيذية. فانتخاب رئيس الجمهورية شرط لازم لتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء.

غير أن الإشكال يتمثل في غياب جزاء صريح في حال عدم الالتزام بالمدة المحددة. فلم ينص الدستور على بطلان جلسات المجلس، أو انحلاله حكماً، أو انتقال الاختصاص إلى جهة أخرى. وهنا انقسم الرأي الفقهي إلى اتجاهين:

◀ اتجاه يرى أن غياب الجزاء يدل على أن المدة تنظيمية.

◀ واتجاه آخر - وهو الأقرب للمنطق الدستوري - يرى أن المدة أمر، لكن جزاءها سياسي أو قضائي غير مباشر، يتمثل في إمكان اللجوء إلى القضاء الدستوري لإلزام مجلس النواب بأداء واجبه.

والراجح أن تجاوز المدة لا يبطل الانتخاب اللاحق، لكنه يشكل مخالفة دستورية قائمة بذاتها.

الفرع الثالث: موقف القضاء الدستوري من تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية

اضطلعت المحكمة الاتحادية العليا بدور محوري في تفسير النصوص المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية، ولاسيما ما يتعلق بنصاب جلسة الانتخاب.

ففي قرارها التفسيري الشهير بشأن نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، ذهبت المحكمة إلى اشتراط تحقق نصاب الثلثين لانعقاد جلسة الانتخاب، استناداً إلى تفسيرها للمادة (٧٠/أولاً)، معتبرة أن النصاب اللازم للانتخاب هو ذاته اللازم لانعقاد الجلسة.

وقد ترتب على هذا التفسير أثر عملي بالغ، إذ أصبح تعطيل حضور عدد من النواب كافياً لتعطيل جلسة الانتخاب، ومن ثم تجاوز المدد الدستورية المحددة في المادة (٧٢). ورغم أن المحكمة لم تقرر صراحة بطلان التأخير، إلا أن منهجها في تأكيد إلزامية النصوص الدستورية يؤكد أن احترام المدد واجب دستوري.

وبالتالي فإن القضاء الدستوري لم يُضفِ صفة تنظيمية على هذه المدد، بل تعامل معها ضمن الإطار العام لسمو الدستور ووجوب احترام نصوصه.

المبحث الرابع: التكييف الدستوري للخرق وآثاره على النظام البرلماني العراقي

إن عدم انتخاب رئيس الجمهورية خلال المدة المحددة دستورياً يشكل خرقاً دستورياً من زاويتين:

أولاً: خرق شكلي يتمثل في مخالفة نص دستوري صريح يحدد إطاراً زمنياً ملزماً.

ثانياً: خرق موضوعي يتمثل في تعطيل استكمال تشكيل السلطة التنفيذية، إذ إن انتخاب رئيس الجمهورية يمثل خطوة دستورية لازمة لتكليف رئيس مجلس الوزراء.

ويترتب على ذلك جملة آثار، منها:

- ◀ إطالة أمد حكومة تصريف الأعمال.
- ◀ إضعاف مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- ◀ تكريس الأعراف السياسية على حساب النصوص الدستورية.

◀ إضعاف الثقة الشعبية بالمؤسسات الدستورية.

ومع ذلك، فإن هذا الخرق لا يؤدي إلى فراغ دستوري كامل، لأن رئيس الجمهورية يستمر في ممارسة مهامه لحين انتخاب خلفه، وهو ما يمثل ضماناً لاستمرارية الدولة، لكنه لا يبرر تعطيل الالتزام الزمني.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن المدة المحددة لانتخاب رئيس الجمهورية في دستور ٢٠٠٥ هي مدة دستورية أمره من حيث الأصل، وأن تجاوزها يشكل خرقاً دستورياً، وإن لم يرتب الدستور جزاءً صريحاً على هذا الخرق. كما تبين أن التفسير القضائي لنصاب الجلسة أسهم في تعقيد إمكانية الالتزام بالمدة الزمنية، دون أن ينفي إلزاميتها.

وتوصي الدراسة بضرورة:

١. إدخال تعديل دستوري يحدد جزاءً واضحاً عند تجاوز المدد الجوهرية.
 ٢. إعادة النظر في تنظيم نصاب جلسة الانتخاب بما يحقق التوازن بين التوافق ومنع التعطيل.
 ٣. تفعيل الرقابة القضائية الدستورية لإلزام السلطات بالاحترام الصارم للمدد الدستورية.
- وبذلك يتحقق التوازن بين مبدأ سمو الدستور ومتطلبات الاستقرار السياسي، في إطار دولة القانون والمؤسسات.

المصادر:

١. بشأن مبدأ سمو الدستور وآثاره، ينظر المادة (١٣) من دستور ٢٠٠٥.
٢. حول الطبيعة القانونية للمدد الدستورية، ينظر الفقه الإداري والدستوري في التفرقة بين المدد الآمرة والتنظيمية.
٣. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ، المواد (١٣، ٦٧-٧٥).



٤. قرار المحكمة الاتحادية العليا المتعلق بتفسير نصاب
جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، قرار تفسيري بشأن
المادة (٧٠) من دستور ٢٠٠٥.



السياسة الخارجية المصرية وإدارة التهديدات الإقليمية المتعددة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

م.د. محمد زهير عبد الكريم^(١)

المقدمة

لم تعد السياسة الخارجية في الشرق الأوسط تُصاغ في إطار توازنات تقليدية مستقرة، بل باتت نتاجاً مباشراً لبيئة إقليمية شديدة السيولة، تتداخل فيها الصراعات المسلحة مع الأزمات الاقتصادية، وتتشابك فيها التهديدات الأمنية مع رهانات الجغرافيا السياسية. إذ تشهد المنطقة عموماً تحولات جيوسياسية عميقة وتحديات أمنية متشابكة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، أعادت تشكيل بنية النظام الإقليمي، وفرضت على الدول الفاعلة إعادة صياغة أولوياتها وسياساتها الخارجية. وفي هذا السياق، تواجه مصر بيئة إقليمية تتميز بتعدد التهديدات الأمنية والاستراتيجية.

وفي قلب هذا المشهد، وجدت مصر نفسها منذ عام ٢٠١٣ أمام تحدٍ مركزي يتمثل في كيفية إعادة تعريف دورها الإقليمي وحماية أمنها القومي في ظل انهيار أو اهتزاز عدد من الدول المحيطة بها، واحتدام التنافس الإقليمي والدولي على مناطق النفوذ القريبة من مجالها الحيوي. وبرزت سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بوصفها سياسة تسعى إلى إدارة بيئة إقليمية متعددة التهديدات، لا تقوم فقط على رد الفعل، بل على محاولة إعادة

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

التوازن الإقليمي وحماية المصالح الاستراتيجية المصرية في محيط متغير.

وتطورت السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي لمواجهة التحديات المعقدة في منطقة الشرق الأوسط، مستندة إلى رؤية إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الأمن القومي، وتعزيز المصالح الوطنية في محيط إقليمي مضطرب بتحولات جذرية. وقد جاءت مصر، باعتبارها دولة مركزية في الإقليم، في قلب هذه التحولات، حيث واجهت في آن واحد تهديدات أمنية مباشرة، وأزمات إقليمية ممتدة، وتنافسًا دوليًا متزايدًا على مناطق النفوذ الحيوية المحيطة بها.

ينطلق هذا المقال من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية المصرية خلال هذه المرحلة اتسمت بمزيج من البراغماتية السياسية، والحزم الأمني، والانخراط الدبلوماسي النشط، بهدف احتواء التهديدات الإقليمية المتداخلة التي باتت تتجاوز الأبعاد العسكرية التقليدية لتشمل أبعادًا: مائية، واقتصادية، وجيوسياسية، وإنسانية.

المحور الأول: إطار السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

استندت السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" على مجموعة من المرتكزات الأساسية في توجهها الخارجي وذلك وفق الآتي:

أولاً: فلسفة "الدولة القوية"

ارتكزت الرؤية الخارجية للرئيس "السيسي" على مفهوم "الدولة القوية" القادرة على حماية حدودها وفرض هيبتها

الإقليمية. وتجسد ذلك في خطاب "السيسي" المتكرر حول ضرورة بناء قدرات عسكرية، وأمنية واقتصادية، تمكن مصر من لعب دور إقليمي فاعل.

ثانياً: التوازن بين الأولويات الداخلية والخارجية

اتبعت مصر سياسة خارجية تستجيب للتحديات الداخلية المتمثلة في التنمية الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب، مع الحفاظ على مصالحها في المحيط الإقليمي، مما خلق تفاعلاً مستمراً بين السياسة الداخلية والخارجية.

ثالثاً: مفهوم الأمن الشامل

تبنت القيادة المصرية مفهوماً شاملاً للأمن يمتد من الأمن العسكري التقليدي إلى الأمن المائي والغذائي والطاقي، مع إدراك متزايد لترابط هذه الأبعاد وتأثيرها على الاستقرار الوطني.

المحور الثاني: طبيعة البيئة الإقليمية متعددة التهديدات

تواجه مصر في بيئتها الإقليمية مجموعة من التهديدات المتنوعة والتي تحتم على القيادة المصرية التعامل معها، وابرز هذه التهديدات الآتي:

أولاً: تفكك النظام الإقليمي العربي

شهد النظام الإقليمي العربي تراجعاً ملحوظاً في قدرته على إدارة الأزمات الجماعية؛ نتيجة ضعف المؤسسات الإقليمية، وتضارب أولويات الدول، وتزايد التدخلات الخارجية. وقد أدى هذا التفكك إلى تحوّل عدد من الدول إلى ساحات صراع مفتوحة، ما زاد من حدة التهديدات العابرة للحدود.

ثانياً: التهديدات الأمنية - العسكرية

أصبحت البيئة الإقليمية المحيطة بمصر تتسم بتراجع مفهوم الدولة الوطنية في بعض المناطق، وانتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود، لا سيما في ليبيا، والسودان، ومنطقة الساحل والصحراء. وهذه التهديدات لم تعد بعيدة عن الحدود المصرية، بل باتت تمثل خطرًا مباشرًا على الأمن القومي المصري، سواء عبر تهريب السلاح، أو الإرهاب، أو الفوضى الأمنية.

ثالثاً: التهديدات غير التقليدية

الى جانب التهديدات السابقة، برزت تهديدات من نوع جديد، أهمها:

- ◀ الأمن المائي المصري المرتبط بسد النهضة الإثيوبي.
 - ◀ الأمن الاقتصادي المصري في ظل اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.
 - ◀ التهديدات الإنسانية الناتجة عن النزاعات المسلحة وتدفقات اللاجئين في البيئة الإقليمية لمصر.
 - ◀ التنافس الإقليمي والدولي في مناطق البحر المتوسط، البحر الأحمر، وشرق إفريقيا.
- هذه التهديدات المتشابكة فرضت على صانع القرار المصري تبني مقاربة شاملة تتجاوز الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية.

المحور الثالث: محددات السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السيسي

أولاً: مركزية الأمن القومي

يمثل الأمن القومي حجر الزاوية في السياسة الخارجية المصرية، إذ تنظر مصر إلى محيطها الإقليمي من منظور وقائي، يهدف إلى منع انتقال الأزمات إلى داخلها. ويتجلى

ذلك في رفض تحويل دول الجوار إلى ساحات صراع مفتوحة. والربط بين استقرار الإقليم واستقرار الدولة المصرية.

ثانيًا: الحفاظ على الدولة الوطنية

تتبنى مصر خطابًا سياسيًا ودبلوماسيًا إقليميًا يرفض تفكيك الدول أو إسقاط مؤسساتها، معتبرة أن انهيار الدولة الوطنية يشكل المدخل الرئيس للفوضى والإرهاب، كما حدث في عدة تجارب إقليمية.

ثالثًا: التوازن بين الاستقلالية والانفتاح

سعت السياسة الخارجية المصرية إلى تحقيق قدر من الاستقلال في القرار السياسي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على شبكة علاقات دولية وإقليمية واسعة، بما يمنح مصر هامش حركة أوسع في مواجهة الضغوط.

المحور الرابع: إدارة وأدوات السياسة الخارجية المصرية للآزمات الإقليمية الكبرى

فيما يلي استعراض لكيفية تعامل السياسة الخارجية المصرية تجاه الآزمات الكبرى التي واجهتها في بيئتها الإقليمية ووفق الآتي:

أولًا: الأزمة الليبية

تعد ليبيا إحدى أبرز ساحات التهديد المباشر للأمن القومي المصري؛ نظرًا لطول الحدود المشتركة، وقد ازداد هذا التهديد بعد تغيير نظام القذافي والفوضى الأمنية التي شهدتها الساحة الليبية. واعتمدت مصر سياسة تقوم على دعم الحل السياسي الليبي- الليبي، ورفض سيطرة الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة، وحماية وحدة الأراضي الليبية ومنع

تقسيمها. كما استخدمت مصر أدوات دبلوماسية وعسكرية ردعية للحفاظ على أمن حدودها الغربية.

ثانيًا: الازمة السودانية

تتنظر مصر إلى السودان بوصفه عمقًا استراتيجيًا لا يمكن فصله عن أمنها القومي. ومع اندلاع الصراع الداخلي، واجهت العلاقات المصرية مع السودان تحديات كبيرة منذ اندلاع التوتر بين قوى الجيش وقوات الدعم السريع. وسعت مصر إلى لعب دور وسطاء سياسيين، من خلال تنظيم قمم ولقاءات متعددة تهدف إلى وقف العنف، ودعم الحل السياسي، وتنسيق الجهود الإنسانية. وشملت هذه المبادرات استضافة اجتماعات ودعم الشعب السوداني والسياسات التي تؤدي إلى استقرار شامل. كما سعت مصر إلى دعم مؤسسات الدولة السودانية، وتشجيع الحلول السياسية السلمية، ومنع انزلاق السودان إلى حالة فوضى طويلة الأمد.

ثالثًا: القضية الفلسطينية وقطاع غزة

حافظت مصر على دورها التاريخي كوسيط رئيس في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إذ ركزت سياستها على منع التهجير القسري للفلسطينيين، بما في ذلك المقترحات الإسرائيلية القاضية بنقلهم إلى سيناء ورفضت القيادة المصرية هذا المقترح رفضاً قاطعاً. كما سعت لتثبيت دعائم وقف إطلاق النار وذلك من خلال التأكيد على التزام الأطراف باحترام الهدنة، وادخال المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة. ويعكس هذا الدور إدراك مصر لخطورة استمرار الصراع على استقرار المنطقة ككل. فضلاً عن ذلك فقد سعت مصر لدعم إعادة الإعمار لقطاع غزة، ولاسيما بعد الدمار الكبير الذي طاله بسبب التدمير المنهجي الإسرائيلي المتعمد.

رابعاً: أزمة سد النهضة

شكلت أزمة سد النهضة الاثيوبي أحد أكثر التحديات تعقيداً أمام السياسة الخارجية المصرية، لكونها تمس الوجود المائي للدولة، أي الامن المائي المصري، الذي يعتمد بنسبة تتجاوز ٩٠% على مياه نهر النيل، وقد اعتمدت مصر مقاربة متعددة المسارات، اولها المسار الدبلوماسي عبر التفاوض واللجوء إلى المؤسسات الدولية، والمسار القانوني لتأكيد حقوقها التاريخية في مياه النيل. فضلاً عن المسار الإقليمي من خلال بناء تحالفات في إفريقيا. وتعكس هذه المقاربة إدراك مصر لحساسية الملف، وحرصها على تجنب التصعيد العسكري مع الحفاظ على حقوقها المائية الاستراتيجية.

واعتمدت مصر في سياستها الخارجية ازاء هذه الملفات والازمات على مجموعة متنوعة من الادوات ابرزها:

◀ الدبلوماسية النشطة: وذلك من خلال اعتماد سياسة خارجية نشطة، تمثلت في تكثيف الزيارات الرئاسية، والمشاركة في القمم الإقليمية والدولية. ولعب أدوار وساطة متعددة.

◀ القوة الصلبة والردع إلى جانب الدبلوماسية: إذ عملت مصر على تطوير قدراتها العسكرية، ليس بهدف التوسع، بل لتحقيق الردع الاستراتيجي، وحماية المصالح الحيوية، كما قامت بنشر قوات في حدودها مع بؤر التوتر وهذا ما لاحظناه حينما قامت بتحشيد قوات كبيرة على الحدود مع قطاع غزة، وقبل ذلك كانت قد ركزت على تعزيز الوجود الامني في حدودها المشتركة مع ليبيا.

◀ الشراكات الإقليمية والدولية: إذ وسعت مصر شبكة علاقاتها مع قوى دولية متعددة، بما في ذلك الولايات المتحدة، روسيا، الصين، والاتحاد الأوروبي، لتحقيق توازن في علاقاتها الخارجية وعدم الارتهان لطرف واحد.

كما اعتمدت السياسة الخارجية المصرية في مواجهة الازمات والتهديدات الاقليمية على مزيج من العلاقات الثنائية مع القوى الكبرى والاقليمية، وذلك وفق الآتي:

١. التوازن الاستراتيجي مع القوى الكبرى: تعززت العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة، إذ يشكل التنسيق مع الاخيرة جزءًا من استراتيجيات مصر في إدارة النزاعات الإقليمية، ومواجهة التحديات مثل الإرهاب، والأمن البحري، والتهديدات النووية. وقد تناولت الاتصالات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة قضايا مثل الوضع في غزة، والتوترات مع إيران، وأهمية الحلول الدبلوماسية لتخفيف التصعيد.

٢. التفاعل مع الدول الإقليمية: في محور العلاقات العربية، لعبت مصر دورًا في تعزيز العلاقات مع دول الخليج، ولا سيما السعودية، بما يشمل التعاون الاقتصادي والسياسي المشترك لمواجهة التحديات في المنطقة. كما اتخذت مصر مواقف واضحة في دعم الصومال ضد ما تعتبره تهديدات لإرادتها واستقلالها تجاه اتفاقيات قد تغير ميزان القوى في القرن الإفريقي، وهو ما يعكس حرص مصر على استقرار السواحل والممرات الحيوية مثل باب المندب.

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" جاءت تعبيراً عن إدراك عميق لطبيعة التحولات الإقليمية وتعقيداتها. فقد سعت إلى تبني سياسة واقعية ومتوازنة، تجمع بين الحزم الأمني، والانخراط الدبلوماسي، بهدف حماية الأمن القومي المصري، ومنع انتقال الفوضى إلى الداخل. وأن السياسة الخارجية المصرية خلال عهد الرئيس "السيسي" جاءت استجابة واعية لبيئة إقليمية متعددة التهديدات، اتسمت بتداخل الأبعاد الأمنية، والسياسية، والاقتصادية. ورغم استمرار التحديات وتعدد مصادر التهديد، حافظت مصر على دورها كفاعل إقليمي محوري، قادر على التأثير في مسارات الأزمات، والمساهمة في جهود تحقيق قدر من الاستقرار في إقليم لا يزال يعاني من اضطراب بنيوي عميق. وقد سعت مصر إلى تحقيق معادلة دقيقة تقوم على الحفاظ على الأمن القومي، ومنع انهيار التوازنات الإقليمية، دون الانزلاق إلى صراعات مفتوحة.

وانطلاقاً من هذا الواقع، اتسمت السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بمحاولة الانتقال من منطق ردّ الفعل إلى منطق الإدارة الاستباقية للأزمات، عبر الجمع بين أدوات متعددة: دبلوماسية نشطة، بناء قدرات ردعية، وتوسيع دوائر التحالفات، والعلاقات الثنائية والمتعددة، بما يضمن لمصر قدراً من الاستقرار الاستراتيجي وسط محيط مضطرب.

أبعاد التحول نحو الحكومة الإلكترونية في تطبيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة م. أحمد فيصل علي^(١)

المقدمة:

إن التحول نحو الحكومة الإلكترونية أصبح ضرورة ملحة في ظل تنامي الحاجات المجتمعية وتعدد مهام الدولة، وتزايد الرغبة الشعبية في المشاركة في صنع القرار السياسي ومساءلة ومحاسبة الحكومة عن أعمالها وقراراتها وسياساتها، وما إلى ذلك من الأمور التي أصبحت ذات مضامين عالمية، تم تكريسها في أهداف التنمية المستدامة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. غير أن هذا التحول والسعي لتحقيق هذه الأهداف له أبعاد متعددة، ذات مضامين اجتماعية وثقافية واقتصادية وصحية وإدارية. لذا فإن التعرف على طبيعة أهداف التنمية المستدامة والأبعاد التي يثيرها التحول نحو الحكومة الإلكترونية، وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية، يعد مطلباً أساسياً لمعرفة مدى العلاقة ما بين الحكومة الإلكترونية وأهداف التنمية المستدامة.

أولاً: أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥.

في ٢٥ أيلول ٢٠١٥ وضعت الجمعية العامة في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، وهي برنامج تضمن ١٧ هدفاً ١٦٩ غاية، تم التركيز خلالها على تعزيز السلام العالمي وتحقيق مجال أوسع للحرية، والقضاء على الفقر بجميع صورهِ وأبعاده، الذي يمثل أكبر تحدٍ يواجهه

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

العالم. وقد نصت المادة (٥٩) من قرار الجمعية في دورتها السبعون لعام ٢٠١٥ على الأهداف المراد تحقيقها عالمياً حتى عام ٢٠٣٠، أبرزها:

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
٢. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم ومدى الحياة للجميع.
٤. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
٥. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
٦. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

ثانياً: العلاقة ما بين الحكومة الالكترونية وأهداف التنمية المستدامة.

إن تحقيق أهداف التنمية الـ ١٧ والغايات المرتبطة بها تعتمد بالدرجة الأساس على إمكانية توصل الأفراد إلى الخدمات والمعلومات الأساسية لأنشطتهم اليومية، وهو ما تقدمه برامج الحكومة الالكترونية ومن بعدها الحوكمة الالكترونية، القائمتان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عبر تحسين الخدمات الحكومية وزيادة إنتاجية المعلومات، وانخفاض التكاليف وتحسين الشفافية الحكومية وضمان جودة الخدمة.

وبذلك ثمة ابعاد رئيسة للتحول نحو الحكومة الالكترونية من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة، والتي تتجسد في ستة ابعاد رئيسة هي: البعد الثقافي والاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد التعليمي والصحي، والبعد الإداري والتنظيمي، والبعد التكنولوجي، والبعد البيئي،

البعد الاجتماعي والثقافي:

ان التحول نحو الحكومة الالكترونية يجعل من مدخلات ومخرجات الحكومات قابلة للقياس والملاحظة، ومن ثم لن يكون هناك إمكانية للتمييز بين مواطن ومواطن آخر، وهو ما يحقق المساواة بين الجميع، والتي تعد جزءاً أساسياً من اهداف التنمية المستدامة. بعبارة أخرى، فإن التحول نحو الحكومة الالكترونية هو تجسد لمبدأ المواطنة، سواء من حيث تحديد متطلباته او المسؤوليات التي تقع على عاتق الافراد، عبر تقديم خدمة عالية الجودة للجميع دون تمييز، وهذا من شأنه ان يعزز المشاركة السياسية والاستقرار الاجتماعي والثقافي. لذا فإن البعد الاجتماعي والثقافي في التحول نحو الحكومة الالكترونية يتمثل في مجمل الآثار المتوقع حدوثها نتيجة استخدام أساليب الحكومة الالكترونية، والمتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، وتوسيع السلطة الرقابية، ومدى الامن المتوفر للمعلومات وسريتها، فضلاً عن التغيير الاجتماعي والسياسي المتوقع بفعل الانفتاح والعولمة التكنولوجية في العالم.

البعد الاقتصادي

يتمثل البعد الاقتصادي في التحول نحو الحكومة الالكترونية في ان تعزيز فعالية وكفاءة الحكومة الالكترونية

يمثل الاجراء الرئيسي لتعزيز الرخاء الاقتصادي، عبر توزيع الموارد بصورة أكثر عدالة، والحد من عمليات الفساد المالي والإداري، وتقليص حجم الانفاق الحكومي بدرجة كبيرة، وسهولة جباية الضرائب وتحديد قيمها ومن ثم منح الإقرار الضريبي. وهذا كله يستدعي ان تعمل الحكومات الوطنية على توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية اللازمة حتى يتسنى للأفراد والمجتمعات والشركات والقطاع العام تحقيق امكاناتهم، فضلاً عن حاجة هذا الحكومات الى انشاء نماذج جديدة لعملية تقديم الخدمات، لمواكبة التطور التكنولوجي في العالم، ومن ثم ستكون هناك حاجة الى تطوير السياسات لمواكبة هذه التغييرات وتشكيلها نحو المصلحة العامة، من اجل ان تكون هناك إمكانية لدعوة القطاع العام والخاص والقطاع المشترك الى معالجة الأولويات الوطنية، وتجديد نهجهم في صنع السياسات، وتعزيز اكبر من اللامركزية، وهذا من شأنه ان يضمن الرخاء الاقتصادي وإيجاد بيئة ملائمة للأعمال التجارية ويعزز من دينامية التنمية المستدامة للاقتصاد على المستوى القومي والدولي.

البعد التعليمي والصحي

ان التحول نحو الحكومة الالكترونية يعد ضماناً فاعلة لتحقيق التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، إذ تقدم الحكومة الالكترونية الإدارة والتعليم الالكتروني واستخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات، مما يضمن نظاماً محوسباً للتعليم والتعلم والتدريس ما الى ذلك، فالإدارة الالكترونية في التعليم تستوعب جميع المفردات والمفاهيم في

المناهج الدراسية، والتي يمكن تقديمها عبر الوسائط الإلكترونية أو عبر الانترنت، وهذا بدوره يثير ضرورة إطلاق حملة تدريبية تتطلب كيفية استخدام الحواسيب في التعليم، الى جانب التدريب على تقنيات الويب في التعليم، ونظام دعم الأداء الإلكتروني، والبرامج التعليمية عبر الانترنت، والنتائج، والشهادات المقدمة من خلاله. وهذا من شأنه ان يفضي الى انخراط الطلبة في التعليم بشكل متزايد، فالطلبة في الوقت الراهن معتادون على استخدام الوسائل التكنولوجية، ومن ثم فإن دمج هذه الوسائل في التعليم سيساعد، دون أدنى شك، في اثارة اهتمامهم وتعزيز مستوى مشاركتهم، اذ ان دمج التكنولوجيا في التعليم يمنح الطلبة تجربة جديدة وفريدة، تسمح لهم بزيادة اهتمامهم بالموضوعات الدراسية وتفاعلهم معها.

أما البعد الصحي فيتمثل في ان التحول الى الحكومة الإلكترونية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة يتطلب ادخال الإدارة الإلكترونية الشاملة في مجال الصحة، اذ انها تسهم بصورة سريعة في زيادة الوعي والمعرفة الأساسية بالصحة والنظافة، وتحسين الرعاية الوقائية وكفاءة نظام معلومات الإدارة الصحية، فالتشخيص عن بعد، والتحقيق، والاستشارة عبر الانترنت وحتى العمليات الجراحية أصبحت ممكنة عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالطريقة الأفضل لخفض تكاليف الرعاية الصحية وزيادة متوسط الاعمار ومكافحة الامراض يمكن تحقيقها من خلال نشر المعرفة وزيادة المهارات.

البعد الإداري والتنظيمي

ويتمثل في ان التحول نحو الحكومة الالكترونية يعزز من التمكين الإداري والتنظيمي، عبر زيادة المشاركة، وجعل العمليات الإدارية أكثر كفاءة وشفافية وخاضعة للمساءلة، وتبادل المعلومات بين الافراد والمنظمات الإدارية، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وتوسيع نطاق إمكانية الوصول الى الخدمات والبنية التحتية العامة. لذا يتمثل البعد الإداري والتنظيمي في التحول نحو الحكومة الالكترونية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي، والقضاء على البيروقراطية والروتين، وتعتمد مبدأي الشفافية والوضوح وتغلي الوساطة والمحسوبية والمجاملة، وتختصر الهرمية الإدارية بما يحقق السرعة في الإنجاز، فضلاً عن تنظيم قواعد العمل في البيئة الالكترونية وإرساء مفهوم العمل الجماعي وتوحيد الجهود.

البعد التكنولوجي

ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة عبر التحول نحو الحكومة الالكترونية يتمثل بضرورة تواجد الحكومة الوطنية على شبكات الانترنت، حيث تقدم للمجتمع المعلومات اللازمة التي يحتاجها، عبر تطبيقات يتم توفيرها لتحقيق التفاعل ما بين المجتمع والحكومة، يتم من خلالها الإجابة على استفسارات المواطنين وإنجاز معاملاتهم بصورة كاملة، دون الحاجة الى مراجعة الدوائر الرسمية، فضلاً عن اعتماد التوقيع الالكتروني او الرقمي لنقل الخدمات والمعاملات قانونياً، وكل ذلك يتطلب توافر تشريعات قانونية وتوافر البوابات الالكترونية وصولاً الى تحقيق التكامل ما بين نظام

المعلومات والاتصالات مع وجمهور المتعاملين من المواطنين ومؤسسات الاعمال. وهذا كله يعتمد على توافر المهارات والإمكانات لتفعيل الحكومة الالكترونية، سيما ما يتعلق بمهارات التحليل وإدارة المعلومات والمعرفة والمهارات الفنية، ومهارات الاتصال والتقديم، فضلاً عن مهارات إدارة مشروع الحكومة الالكترونية.

البعد البيئي

ثمة علاقة وثيقة ما بين التحول نحو الحكومة الالكترونية والبيئة المستدامة، ويتجسد ذلك من خلال الآليات التي تؤثر بها الحكومة الالكترونية بشكل إيجابي على الاستدامة البيئية، فإلى جانب توفير تكاليف النقل الذي يحتاجه الافراد لمراجعة الدوائر والمكاتب الرسمية فإن ذلك يسهم في توفير استخدام الوقود الاحفوري ومن ثم انخفاض انبعاثات الكربون، كما تسهم الحكومة الالكترونية في تقليل النفقات الناتجة عن استخدام آلات الطباعة والأجهزة المندثرة والأوراق وغيرها. من جانب آخر، يمكن للحكومة الالكترونية تعزيز فرص الاعمال المستدامة بيئياً من خلال ما يعرف بالمشتريات الخضراء، والتجارة الالكترونية والخدمات عبر الانترنت لخلق فرص عمل، كما يمكن للحكومة الالكترونية ان تنشر التوعية المناسبة للبحث على الابتكارات الجديدة التي من شأنها ان تحسن إدارة المياه، والحد من تدهور الأراضي، وتقليل استهلاك الطاقة، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الكوارث، اذ أن التكنولوجيات الجديدة مثل البيانات الواسعة، وأنظمة المعلومات الجغرافية، واستخدام التحليلات التنبؤية،

تشكل بمجموعها أدوات قوية للحكم الاستباقي في تعزيز الاستدامة البيئية.

المصادر:

١. الجمعية العامة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، تشرين الأول ٢٠١٥)، ص ١٨-١٩.
٢. سحر قدوري الرفاعي، "الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ٧، المجلد ٥، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، تموز ٢٠٠٩)، ص ٣١٣-٣١٤.
٣. كيسرى مسود، "انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على أداء الموافق الحكومية"، العدد ١، المجلد ٤، (الجزائر: مجلة دراسات العدد الاقتصادي، ٢٠١٣)، ص ١٥٣.
٤. مريم خالص حسين، "الحكومة الالكترونية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤، المجلد ٢٠١٣، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١٣)، ص ٤٤٦.
٥. Abdullah Al Mamun and others, "E Government Services for Sustainable Development: The Challenges and Strategies of Implementing E Government in Bangladesh", International Journal of Computer Science and Information Technology



Research, Vol. ٩, Vol. ١, (Uttar Pradesh, Research Publish Journals, January - March ٢٠٢١), p. ٧٠.

٦. Abid Haleem and others, "Understanding the role of digital technologies in education: A review", Sustainable Operations and Computers, Vol. ٣, (Amsterdam: Science Direct, June ٢٠٢٢), p. ٢٧٦.
٧. C.P. Barthwal, "E-Governance for Good Governance", the Indian Journal of Political Science, Vol. ٦٤, No. ٣/٤, (Meerut: Indian Political Science Association, July-December, ٢٠٠٣), p. ٢٩٦.
٨. Iyad Dhaoui, "E-Government for Sustainable Development: Evidence from MENA Countries", Journal of the Knowledge Economy, Vol. ١٣, (Springer: Berlin, May ٢٠٢١), p. ٢٠٧٤.
٩. Julia Jameson, "Education system in electronic government", Universal Journal of Education and General Studies, No. ٧, Vol. ١, (Hawaii,



Transnational Research Journals, July ٢٠١٨) p. ١٩٧.

١٠. Tatiana Goloshchapova and others, "E-Government as a Key to the Economic Prosperity and Sustainable Development in the Post-COVID Era" Economics and Business, No. ١١, Vol.٤, (Basel, MDPI, April ٢٠٢٣), p. ١٨.
١١. Unesco, " E-Governance, E-Health", Information published on the Internet is available at the following link: <https://en.unesco.org/fellowships/keizo-obuchi/summary-research-carried-out/e-governance-e-health>.
١٢. United Nation, Expert Group Meeting on E-Government for Sustainable Development, Information published on the Internet is available at the following link: <https://www.un.org/en/desa/expert-group-meeting-e-government-sustainable-development>
١٣. Young Bum Lee, " Exploring the Relationship between E-Government Development and Environmental Sustainability: A Study of Small Island

المسؤولية القانونية عن التحريض الإلكتروني على الانتحار عبر وسائل التواصل الاجتماعي

م.م. أنسام سليم مهدي^(١)

المقدمة:

شهد العالم في العقدین الأخيرین تطوراً غير مسبوق في وسائل الاتصال الرقمي، وأصبحت منصات التواصل الاجتماعي بيئة مفتوحة للتفاعل الإنساني بمختلف صورته، الإيجابية منها والسلبية. ومع هذا الانفتاح، برزت أنماط مستحدثة من السلوك الإجرامي، من أخطرها التحريض الإلكتروني على الانتحار، سواء من خلال الرسائل المباشرة، أو بث المحتوى السلبي، أو التحديات الرقمية الخطرة، أو مجموعات الدعم الوهمي التي تدفع الأفراد – ولاسيما المراهقين – نحو إنهاء حياتهم.

وتكمن خطورة هذا النوع من السلوك في أنه يجمع بين عنصرين شديدي الحساسية: الحق في الحياة بوصفه أسمى الحقوق الإنسانية، وحرية التعبير في الفضاء الرقمي. ومن هنا تثار إشكالية قانونية جوهرية مفادها:

إلى أي مدى يمكن مساءلة المحرّض إلكترونياً على الانتحار؟ وما الأساس القانوني لهذه المسؤولية؟ وهل تكفي النصوص التقليدية في قانون العقوبات لمواجهة هذا النمط المستحدث من الجرائم؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني للمسؤولية الناشئة عن التحريض الإلكتروني على الانتحار، وبيان

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

أركانها، ومناقشة موقف التشريعات المقارنة، فضلاً عن إبراز التحديات العملية والإثباتية التي تواجه تطبيقها.

أولاً: التأصيل المفاهيمي للتحريض الإلكتروني على الانتحار

مفهوم التحريض في القانون الجنائي

التحريض في الاصطلاح الجنائي هو: خلق فكرة الجريمة في ذهن شخص آخر ودفعه إلى ارتكابها. ويُعد التحريض صورة من صور الاشتراك في الجريمة، ويشترط لقيامه أن يكون موجهاً إلى شخص معين، وأن يؤدي إلى ارتكاب الفعل أو الشروع فيه.

أما في سياق الانتحار، فإن التحريض يتمثل في كل سلوك إيجابي يدفع شخصاً إلى إنهاء حياته، سواء عبر الإقناع، أو الضغط النفسي، أو التهديد، أو الاستهزاء المتكرر الذي يؤدي إلى حالة يأس حادة.

التحريض الإلكتروني: المفهوم والخصائص

التحريض الإلكتروني هو استخدام الوسائط الرقمية – كمنصات التواصل الاجتماعي، أو تطبيقات المراسلة، أو المنتديات – لدفع شخص إلى ارتكاب سلوك معين، ومنها الانتحار.

ويمتاز التحريض الإلكتروني بعدة خصائص:

١. الانتشار الواسع وسرعة الوصول.
٢. إمكانية التخفي باستخدام هويات وهمية.
٣. صعوبة تحديد الاختصاص المكاني بسبب الطبيعة العابرة للحدود.
٤. تراكم التأثير النفسي نتيجة التكرار أو المشاركة الجماعية.

صور التحريض الإلكتروني على الانتحار

يتخذ هذا السلوك صوراً متعددة، منها:

١. رسائل مباشرة تحت الضحية على إنهاء حياته.
٢. إنشاء مجموعات مغلقة تشجع على الانتحار.
٣. نشر تحديات رقمية خطيرة.
٤. التنمر الإلكتروني المؤدي إلى اضطرابات نفسية حادة.
٥. بث مباشر لحالات انتحار بهدف التشجيع أو الترويج.

ثانياً: الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية عن التحريض الإلكتروني

مبدأ حماية الحق في الحياة

الحق في الحياة حق دستوري وإنساني أصيل، كرسته الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٣). ومن ثم فإن أي سلوك يؤدي إلى المساس بهذا الحق يستوجب الحماية الجنائية.

موقف التشريعات من الانتحار والتحريض عليه

تتباين التشريعات في موقفها من الانتحار ذاته: بعض القوانين لا تجرم الانتحار، باعتباره فعلاً موجهاً ضد النفس، لكنها في المقابل تجرم التحريض أو المساعدة عليه باعتباره اعتداءً غير مباشر على الحياة.

وفي العديد من قوانين العقوبات العربية، يوجد نص يجرم: كل من حرض شخصاً على الانتحار أو ساعده عليه إذا وقع الانتحار أو شرع فيه.

أركان جريمة التحريض الإلكتروني على الانتحار

١. الركن المادي

يتحقق بكل فعل إيجابي يتم عبر الوسائل الإلكترونية، مثل:

- إرسال رسائل تحريضية.
 - نشر محتوى مشجع على الانتحار.
 - بث عبارات تحقير أو ضغط نفسي ممنهج.
- ويشترط أن يكون السلوك جاداً ومؤثراً، وليس مجرد رأي عابر.

٢. الركن المعنوي

يتطلب توافر القصد الجنائي، أي:

- علم الجاني بطبيعة فعله.
 - اتجاه إرادته إلى دفع الضحية للانتحار.
- ويكفي القصد الاحتمالي إذا كان الجاني يتوقع نتيجة فعله و

٣. العلاقة السببية

يجب إثبات وجود رابطة سببية بين التحريض والنتيجة (الانتحار أو الشروع فيه). وهنا تكمن إحدى أبرز الصعوبات، إذ قد تتداخل عوامل نفسية واجتماعية متعددة.

ثالثاً: المسؤولية في ضوء التشريعات المقارنة

التشريعات الأوروبية

في فرنسا، يجرم قانون العقوبات التحريض على الانتحار، ويشدد العقوبة إذا كان الضحية قاصراً. كما أصدرت بعض الدول الأوروبية قوانين خاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية تتضمن نصوصاً صريحة بشأن التحريض عبر الإنترنت.

التشريعات العربية

تتجه معظم القوانين العربية إلى تجريم التحريض على الانتحار، غير أن بعضها لا ينص صراحة على الوسائل

الإلكترونية، مما يستلزم تطبيق النصوص العامة الخاصة بالتحريض، وفي ظل تزايد الجرائم الإلكترونية، بدأت بعض الدول بإدخال تعديلات تشريعية لمواكبة التطور الرقمي.

المسؤولية المشددة في حال القُصّر

تشدد غالبية التشريعات العقوبة إذا كان الضحية:

- طفلاً أو مراهقاً.
- فاقد الأهلية أو ناقصها.
- يعاني اضطراباً نفسياً معروفاً للجاني.

رابعاً: مسؤولية المنصات الرقمية

يثار تساؤل مهم: هل تتحمل منصات التواصل الاجتماعي مسؤولية قانونية عن المحتوى المحرض على الانتحار؟
الاتجاه التقليدي: يرى أن المنصات مجرد وسيط تقني، ولا تسأل إلا إذا: علمت بالمحتوى غير المشروع، وامتنعت عن إزالته.

الاتجاه الحديث: يدعو إلى تحميل المنصات التزاماً إيجابياً بـ:

مراقبة المحتوى الضار. تفعيل خوارزميات للكشف المبكر. الإبلاغ عن الحسابات الخطرة.
وقد بدأت بعض التشريعات الأوروبية بفرض غرامات على المنصات التي تتقاعس عن إزالة المحتوى الخطير.

خامساً: التحديات القانونية والإثباتية

- صعوبة الإثبات
- صعوبة تحديد هوية الفاعل.
- استخدام شبكات افتراضية (VPN).

- حذف الرسائل بعد إرسالها.
- الطبيعة العابرة للحدود
- قد يكون:

- المحرض في دولة
- والضحية في دولة أخرى.
- مما يثير إشكاليات الاختصاص القضائي والتعاون الدولي.

التداخل مع حرية التعبير

لا بد من التمييز بين:

- التعبير عن الرأي أو النقاش حول قضايا نفسية.
- وبين التحريض المباشر والواضح على إنهاء الحياة.

سادساً: التكيف القانوني للتحريض الإلكتروني

يمكن تكيف التحريض الإلكتروني على الانتحار باعتباره:

١. جريمة اشتراك تبعية إذا وقع الانتحار.
٢. جريمة مستقلة إذا نص القانون صراحة على ذلك.
٣. جريمة إلكترونية إذا استُخدمت وسائل تقنية كوسيط أساسي.

ويُفضل تشريعاً النص على استقلال الجريمة عند ارتكابها عبر الوسائل الرقمية، نظراً لخطورتها الخاصة.

سابعاً: البعد الوقائي والسياسة الجنائية

لا يكفي التجريم وحده، بل يجب تبني سياسة شاملة تشمل:

- برامج توعية رقمية.
- إدماج التربية الرقمية في المناهج.
- توفير خطوط دعم نفسي.
- التعاون بين الجهات القضائية والتقنية.

● فالغاية الأساسية ليست العقاب فقط، بل حماية الحياة.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التحريض الإلكتروني على الانتحار يمثل صورة خطيرة من صور الاعتداء غير المباشر على الحق في الحياة، وأن التطور التكنولوجي قد أوجد بيئة خصبة لهذا النمط من الجرائم، بما يفرض على المشرّع إعادة النظر في الأدوات القانونية التقليدية.

فالنصوص العامة المتعلقة بالتحريض قد لا تكون كافية لمواجهة الخصوصية الرقمية من حيث السرعة والانتشار والتأثير النفسي العميق. كما أن إشكاليات الإثبات والاختصاص الدولي تفرض تعزيز التعاون العابر للحدود، وتطوير آليات تحقيق رقمية متقدمة.

وعليه، فإن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مزيجاً من:

- تشريع واضح ومحدد.
- تفعيل رقابة المنصات.
- توعية مجتمعية.
- دعم نفسي مبكر للفئات الهشة.
- حماية للحق الأسمى: الحق في الحياة.

التوصيات

١. ضرورة إدراج نص صريح في قوانين الجرائم المعلوماتية يجرم التحريض الإلكتروني على الانتحار.
٢. تشديد العقوبة إذا كان الضحية قاصراً.
٣. فرض التزام قانوني على المنصات بإزالة المحتوى المحرض فوراً.



٤. تعزيز التعاون الدولي في تعقب الجرائم الإلكترونية.
٥. إنشاء وحدات تحقيق رقمية متخصصة.
٦. إدماج التوعية بالصحة النفسية في السياسات العامة.
٧. وضع آلية إنذار مبكر لرصد المحتوى الخطير.

